

أبواب الأضاحي

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء في فضل الأضحية

١٥٢٦ - حدثنا أبو عمرو ومسلم بن عمرو الحذاء المديني ، حدثني

منها بعير فخشيت أن يسبقني بذكاته ، فأخذت حديدة فوجأت بها في جنبه أو سنامه ثم قطعت أعضاء وفرقته على أهلي ، فأبوا أن يأكلوه ، فأثيت علياً فقامت على باب قصره ، فقلت : يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين ، فقال : يا لبيكاه بالبيكاه ، فأخبرته خبره . فقال : كل وأطعمني . وأخرج ابن أبي شيبة عن عباية بلفظ : تردى بعير في ركية فنزل رجل لينحره . فقال : لا أقدر على نحره ، فقال له ابن عمر : اذكر اسم الله . ثم أقتل شاكلته ، يعني خاصرته ، ففعل ، فأخرج مقطعاً ، فأخذ منه ابن عمر عشرين بدرهمين أو أربعة .

قوله (وهكذا رواه شعبة عن سعيد بن مسروق من رواية سفيان) كذا في بعض النسخ بلفظ من رواية سفيان . وفي بعض النسخ مش رواية سفيان ، وهو الصواب . ويؤيده أنه وقع في بعض النسخ نحو رواية سفيان . والمعنى أنه كما روى سفيان عن أبيه عن عباية بن رفاع عن جده رافع ، كذلك روى شعبة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع عن جده رافع ، ولم يذكر بين عباية ورفاعة واسطة والد عباية ، ولذلك قال الترمذي وهذا أصح .

(أبواب الأضاحي)

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع الأضحية ، قال النووي : في الأضحية أربع لغات ، وهي اسم للمذبوح يوم النحر : الأولى والثانية أضحية ولأضحية بضم الهمزة وكسرهما وجمعها أضاحي بالتشديد والتخفيف ، والثالثة ضحية وجمعها ضحايا ، والرابعة : أضخاة بفتح الهمزة ، والجمع أضخى كأرطاة وأرطى وبها سمي يوم الأضحية .

قوله (حدثنا أبو عمر ومسلم بن عمرو بن الحذاء المديني) روى عن عبد الله

عبدُ الله بنُ نافع الصائغُ عن أبي المُثنَّى عن هِشامِ بنِ عُرْوَةَ عن أبيهِ عن عائشةَ أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَا عَمِلَ آدَمِيٌّ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمِ ، إِنَّهُ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأَظْلَافِهَا ، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْأَرْضِ فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا » .

ابن نافع الصائغ وعنه ت س وقال صدوق (حدثني عبد الله بن نافع الصائغ) المخرومي مولا هم المدني ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين ، قاله الحافظ في التقریب . وقال الخزرجي في الخلاصة وثقه ابن معين والنسائي (عن أبي المثنى) اسمه سليمان بن يزيد المدني عن سالم وسعيد المقبري وعنه ابن أبي فديك وابن وهب حسن الترمذي حديثه ووثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم منكر الحديث ، كذا في الخلاصة وقال في التقریب ضعيف .

قوله (ما عمل آدمي) وفي رواية أبو ماجه ابن آدم (من عمل) من زائدة لتأكيد الاستغراق أي عملاً (يوم النحر) بالنصب على الظرفية (أحب) بالنصب صفة عمل وقبل بالرفع وتقديره هو أحب قاله القاري (من إهراق الدم) أي صبه (وأنه) الضمير راجع إلى ما دل عليه إهراق الدم ، قاله الطيبي (بقرونها) جمع قرن (وأشعارها) جمع شعر (وأظلافها) جمع ظلف ، وضمير التأنيت باعتبار أن المهرق دمهُ أضحية ، قال القاري قال زين العرب يعني أفضل العبادات يوم العيد لمراقبة دم القربات . وأنه يأتي يوم القيامة كما كان في الدنيا من غير نقصان شيء منه ليكون بكل عضو منه أجر ، ويصير مركبه على الصراط انتهى . (وأن الدم ليقع من الله) أي من رضاه (بمكان) أي موضع قبول (قبل أن يقع من الأرض) وفي رواية ابن ماجه قبل أن يقع على الأرض بحذف من ، أي يقبله تعالى عند قصد الذبح قبل أن يقع دمهُ على الأرض (فطيّبوا بها) أي بالأضحية (نفساً) تمييز عن النسبة . قال ابن الملك : الفاء جواب شرط مقدر : أي إذا علمتم أنه تعالى يقبله ويحزبكم بها ثواباً كثيراً فلتسكن أنفسكم بالتضحية طيبة غير كارهة لها .

وفي الباب عن عمران بن حصين وزيد بن أرقم . وهذا حديث حسن
غريب لا نعرفه من حديث هشام بن عمرو إلا من هذا الوجه . وأبو المثنى
اسمه سليمان بن يزيد ، روى عنه ابن أبي فديك .
ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الأضحية : « لصاحبها
بكل شعرة حسنة » ، ويروى بقرونها .

قوله (وفي الباب عن عمران بن حصين) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لفاطمة : قومي إلى أضحيتك فاشهديها فإنه يغفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب
عملته ، وقولي : إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله إلى قوله من المسلمين ، أخرجه
الحاكم في المستدرک من طريق أبي حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عن عمران بن
حصين . قال الذهبي في المستدرک : أبو حمزة الثمالي ضعيف جداً انتهى . وقال البيهقي
في إسناده مقال ورواه إسحاق ابن راهويه في مسنده . أخبرنا يحيى بن آدم وأبو بكر
ابن عياش عن ثابت عن أبي إسحاق عن عمران بن حصين ، فذكره كذا في نصب
الرایة . ورواه الحاكم من حديث أبي سعيد الخدري وفيه عطية ، وقد قال ابن
أبي حاتم في العمال عن أبيه إنه حديث منكر . ورواه الحاكم أيضاً والبيهقي من حديث
علي وفيه عمرو بن خالد الواسطي ، وهو متروك كذا في التلخيص (وزيد بن أرقم)
قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ما هذه الأضاحي ؟
قال : سنة أبيكم إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، قالوا : فما لنا فيها يا رسول الله . قال :
بكل شعرة حسنة ، قالوا فالصوف يا رسول الله ، قال : بكل شعرة من الصوف
حسنة ، رواه أحمد وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الإسناد قلت : في سنده عائذ الله
المجاشعي ، قال البخاري لا يصح حديثه ، ووثقه ابن حبان كذا في الخلاصة .

قوله (وهذا حديث حسن غريب) ورواه الحاكم وقال صحيح الإسناد .
تنبيه : قال ابن العربي في شرح الترمذي : ليس في فضل الأضحية حديث صحيح
انتهى . قلت : الأمر كما قال ابن العربي . وأما حديث الباب فالظاهر أنه حسن
وليس بصحيح والله تعالى أعلم .

قوله (ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الأضحية الخ) قال المنذري

٢ - باب في الأضحية بكبشين

١٥٢٧ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا أَبُو عَوَانَةَ عن قتادة عن أنس بن مالك قال : « صَلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا » .

في الترغيب : وهذا الحديث الذي أشار إليه الترمذى رواء ابن ماجه والخام وغيرها كلهم عن عائذ الله عن أبي داود عن زيد بن أرقم قال : قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ماهذه الأضاحي الخ ، وقد ذكرنا لفظه آنفاً .

(باب في الأضحية بكبشين)

الكبش : فحل الضأن في أى سن كان ، واختلف في ابتدائه ، فقليل إذا أنثى ، وقيل إذا أربع قاله الحافظ .

قوله (بكبشين) استدل به على اختيار العدد في الأضحية ، ومن ثم قال الشافعية : إن الأضحية بسبع شياه أفضل من البعير ، لأن الدم المراق فيها أكثر والثواب يزيد بحسبه . وإن من أراد أن يضحي بأكثر من واحد يجعله . وحكى الرويانى من الشافعية استحباب التفريق على أيام النحر ، قال النووي : هذا أرفق بالمساكين لكنه خلاف السنة ، وفيه أن الذكر فيه أفضل من الأنثى (أملحين) الأملح بالحاء المهملة قال ابن الأثير في النهاية : هو الذى يياضه أكثر من سواده . وقيل هو النقى البياض انتهى . وقال فى القاموس : الملمحة بياض يخالطه سواد كالملاح محركة كبش أملح ونوعية ملحاء انتهى . وقال الحافظ فى الفتح : هو الذى فيه سواد وبياض والبياض أكثر ، ويقال هو الأغبر وهو قول الأصمعى ، وزاد الخطابى هو البياض الذى فى خلال صوفه طبقات سود ، ويقال البياض الخالص ، وقيل الذى يعلوه حمرة انتهى (ذبحهما بيده) وهو المستحب لمن يعرف آداب الذبح ويقدر عليه وإلا فليحضر عند الذبح حديث عمران بن حصين المذكور . قال الحافظ فى الفتح : وقد انفقوا على جواز التوكيل فيها للقادر ، لكن عند المالكية رواية بعدم الإجزاء مع القدرة ، وعند أكثرهم يكره لكن يستحب أن يشهدها انتهى .

وفي الباب عن عَلِيٍّ وعائشة وأبي هريرة وجابر وأبي أيوب وأبي الدرداء وأبي رافع وابن عمر وأبي بكر.

قال البخاري في صحيحه : أمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن انتهى . قال الحافظ : وصله الحاكم في المستدرك ووقع لنا بعلو في خبرين كلاهما من طريق المسيب بن رافع أن أبا موسى كان يأمر بناته أن يذبحن نسائكن بأيديهن وسنده صحيح . قال ابن التين : فيه جواز ذبيحة المرأة . ونقل محمد عن مالك كراهته . وعن الشافعية الأولى للمرأة أن توكل في ذبح أضحيتها ولا تبأشر الذبح بنفسها انتهى كلام الحافظ (وسمى وكبر) أي قال بسم الله والله أكبر ، والواو الأولى لمطلق الجمع فإن التسمية قبل الذبح (ووضع رجله على صفاحهما) جمع صفح بالفتح وسكون الفاء وهو الجنب ، وقيل جمع صفحة وهو عرض الوجه ، وقيل نواحي عنقه ، وفي النهاية صفح كل شيء جهته وناحيته . قال الحافظ : وفيه استحباب وضع الرجل على صفحة عنق الأضحية الأيمن ، واتفقوا على أن ضجاءها يكون على الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وإمساك رأسها بيده اليسار انتهى .

قوله (وفي الباب عن علي) أخرجه الحاكم وصححه على ما في المراقبة بلفظ أنه كان يضحى بكبشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وبكبشين عن نفسه ، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أضحي عنه أبداً ، فأنا أضحي عنه أبداً . (وعائشة وأبي هريرة) أخرجه ابن ماجه وغيره من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة أو أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يضحى اشترى كبشين عظيمين سمينين أقرنين أملحين موجئين الحديث . قال الحافظ في الفتح : ابن عقيل المذكور في سنده مختلف انتهى (وجابر) أخرجه أبو داود وابن ماجه بلفظ قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجئين الحديث : (وأبي أيوب) لينظر من أخرج حديثه (وأبي الدرداء) قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين جذعين موجئين ، أخرجه أحمد في مسنده (وأبي رافع) أخرجه أحمد وإسحاق بن راهويه في مسنديهما والطبراني

وهذا حديث حسن صحيح .

١٥٢٨ - حدثنا محمد بن عبيد المَحَارِبِيُّ الكوفي ، حدثنا شريك

عن أبي الحسناء عن الحكم عن حنبل عن علي : أنه كان يُضْحَى بِكَبْشَيْنِ ،
أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والآخرُ عن نفسه ، ف قيل له ، فقال :

في معجمه من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن علي بن حسين عنه
قال : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين موجئين خصيين الحديث
(وابن عمر) لينظر من أخرجه (وأبي بكرة) أخرجه الترمذى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (حدثنا شريك) هو ابن عبد الله النخعي الكوفي (عن أبي الحسناء) ،
قال في الخلاصة : أبو الحسناء عن الحكم وعنه شريك اسمه الحسن أو الحسين انتهى .
وقال في الميزان حدث عنه شريك لا يعرف له عن الحكم بن عتيبة انتهى . وقال
الحافظ في التقریب بمجهول انتهى (عن الحكم) هو ابن عتيبة ثقة ثبت (عن حنبل)
قال القارى بفتح الحاء المهملة وبالنون المفتوحة والشين المعجمة : هو ابن عبد الله
السبائي ، قيل إنه كان مع علي بالكوفة وقدم مصر بعد قتل علي انتهى . قلت :
حنبل هذا ليس ابن عبد الله السبئي بل هو حنبل بن المعتمر الكنانى أبو المعتمر
الكوفي كما صرح به المنذرى .

قوله (أنه كان يضحى بكبشين أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر
عن نفسه) . وفي رواية أبي داود قال : رأيت علياً رضى الله عنه يضحى بكبشين ،
فقلت له ما هذا فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصانى أن أضحى عنه ،
فأنا أضحى عنه . وفي رواية صحيحها الحاكم على ما في المرقاة أنه كان يضحى بكبشين عن
النبي صلى الله عليه وسلم وبكبشين عن نفسه ، وقال إن رسول الله أمرنى أن أضحى
عنه أبداً ، فأنا أضحى عنه أبداً . فرواية الحاكم هذه مخالفة لرواية الترمذى . ويمكن
الجمع بأن يقال إنه صلى الله عليه وسلم أمر علياً وأوصاه أن يضحى عنه من غير
تقييد بكبش أو بكبشين : فعلى قد يضحى عنه وعن نفسه بكبش كبش ، وقد

أمرني به - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم - فلا أدعُهُ أبداً .

هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك .

وقد رخص بعض أهل العلم أن يضحي عن الميت . ولم ير بعضهم أن يضحي عنه . وقال عبد الله بن المبارك : أحبُّ إليَّ أن يتصدق عنه ولا يضحي وإن ضحى فلا يأكل منها شيئاً ويتصدق بها كلها .

يضحي بكبشين كبشين والله تعالى أعلم (أمرني به يعنى النبي صلى الله عليه وسلم فلا أدعه) بفتح الدال المهملة أى لا أتركه .

قوله (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك) قال المنذرى : حنش هو أبو المعتمر الكنانى الصنعانى وتكلم فيه غير واحد ، وقال ابن حبان البستى : وكان كثير الهمم فى الأخبار ينفرد عن على بأشياء لا يشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج به . وشريك هو ابن عبد الله القاضى فيه مقال ، وقد أخرج له مسلم فى المتابعات انتهى . قلت : وأبو الحسناء شيخ عبد الله مجهول كما عرفت ، فالحديث ضعيف .

قوله (وقد رخص بعض أهل العلم أن يضحي عن الميت ولم ير بعضهم أن يضحي عنه) أى عن الميت ، واستدل من رخص بحديث الباب لكنه ضعيف (وقال عبد الله بن المبارك : أحبُّ إلى أن يتصدق عنه ولا يضحي وإن ضحى فلا يأكل منها شيئاً ويتصدق بها كلها) . وكذلك حكى الإمام البغوى فى شرح السنة عن ابن المبارك قال فى غنية الألعى ما محصله : إن قول من رخص فى التضحية عن الميت مطابق للأدلة ولا دليل لمن منعها ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يضحي بكبشين أحدهما عن أمته بمن شهد له بالتوحيد وشهد له بالبلاغ والآخر عن نفسه وأهل بيته ، ومعلوم أن كثيراً منهم قد كانوا ماتوا فى عهده صلى الله عليه وسلم ، فدخل فى أضحيتته صلى الله عليه وسلم الأحياء والأموات كلهم . والكبش الواحد الذى يضحي به عن أمته كما كان للأحياء من أمته ، كذلك كان للأموات من أمته بلا تفرقة . ولم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتصدق بذلك الكبش كله

٣ - باب ما يستحب من الأضاحي

١٥٢٩ - حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا حفص بن غياث عن جعفر

ابن محمد عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : « سَخِيَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بِكَبْشٍ أَقْرَبَ فَحِيلٍ ، يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ ، ويمشي في سوادٍ ، وينظرُ في سوادٍ » .

ولا يأكل منه شيئاً بل قال أبو رافع : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعمهما جميعاً المساكين ويأكل هو وأهله منهما ، رواه أحمد . وكان دأبه صلى الله عليه وسلم أنه يأكل من الأضحية هو وأهله ويطعم منها المساكين وأمر بذلك أمته ، ولم يحفظ عنه خلافه . فإذا سَخِيَ الرجل عن نفسه وعن بعض أمواته أو عن نفسه وعن أهله وعن بعض أمواته ، فيجوز أن يأكل هو وأهله من تلك الأضحية ، وليس عليه أن يتصدق بها كلها . نعم أن تخص الأضحية للاموات من دون شركة الأحياء فيها فهي حق للمساكين كما قال عبد الله بن المبارك انتهى ما في غنية الألعى محصلاً .

قلت : لم أجد في التضحية عن الميت منفرداً حديثاً مرفوعاً صحيحاً . وأما حديث علي المذكور في هذا الباب فضعيف كما عرفت . فإذا سَخِيَ الرجل عن الميت منفرداً فلا احتياط أن يتصدق بها كلها والله تعالى أعلم .

(باب ما يستحب من الأضاحي)

قوله (بكبش أقرن خيل) قال في القاموس : خُلْ خَيْلٌ كَرِيمٌ منجب في ضرابه انتهى . وكذلك في نهاية الجوزي . وقال الخطابي هو الكريم المختار للفحلة ، وأما الفحل فهو عام في الذكورة منها ، وقالوا في ذكورة النخل ، خال ، فرقاً بينه وبين سائر الفحول من الحيوان انتهى . وقال في النيل : فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سَخِيَ بالفحيل كما سَخِيَ بالمخصى انتهى . وقال ابن العربي : حديث أبي سعيد يعني حديث الباب بلفظ : سَخِيَ بِكَبْشٍ خُلْ أي كامل الخلقة لم تقطع أنثياه يرد رواية موقوفين . قال الجافظ في الفتح : وتعقب باحتمال أن يكون وقع ذلك في وقتين انتهى .

قوله (يأكل في سواد) أي في أسود (ويمشي في سواد) أي قوائمه سود مع

هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حفص بن غياث .

٤ - باب ما لا يجوز من الأضاحي

١٥٣٠ - حدثنا علي بن حجر ، حدثنا جرير عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب رفته قال : « لا يضحي بالعرجاء بين ظلعها ، ولا بالعوراء بين عورها ، ولا بالريضة بين مرضها ، ولا بالعجفاء التي لا تنقي » .

١٥٣١ - حدثنا هناد ، حدثنا ابن أبي زائدة ، حدثنا شعبة عن سليمان

بياض سائر (وينظر في سواد) أي حوالى عينيه سواد .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان وهو على شرط مسلم قاله صاحب الاقتراح كذا في النبيل . وأخرج مسلم من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطاء في سواد وينظر في سواد ويبرك في سواد فأز به ليضحي به . فقال يا عائشة : هلمى المديّة ، ثم قال : أشخذها بحجر ، ففعلت ، ثم أخذها وأخذ الكبش ، فأضجعه ثم ذبحه الحديث .

(باب ما لا يجوز من الأضاحي)

قوله (عن عبيد بن فيروز) بفتح الفاء وسكون التحتية ، وعبيد بالتصغير ثقة من الثالثة (رفته) أي رواه مرفوعاً (قال لا يضحي بالعرجاء بين ظلعها) بفتح الظاء وسكون اللام ، ويفتح أي عرجها ، وهو أن يمنعها المشي (بين عورها) بفتحين أي عماها في عين واحدة وبالأولى في العينين (ولا بالريضة بين مرضها) وهي التي لا تعتلف قاله القارى (ولا بالعجفاء) أي المهزولة (التي لا تنقي) من الإنقاء أي إلى لا تنقي لها بكسر النون وإسكان القاف وهو المنخ . قال التوريشي هي المهزولة التي لا تنقي لعظامها ، يعني لا يخ لها من العجف ، يقال : أنقت الناقة ، أي صار فيها نقي ، أي سمئت ووقع في عظامها المنخ .

ابن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه . هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء . والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم .

٥ - باب ما يكره من الأضاحي

١٥٣٢ - حدثنا الحسن بن علي الحلواني ، حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا شريك بن عبد الله عن أبي إسحاق عن شريح بن النعمان عن علي قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن ،

قوله (نحوه بمعناه) يعني نحو الحديث المذكور بمعناه لا بلفظه ، وروى أبو داود أو من هذا الطريق ، أغنى من طريق شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بلفظ : قام فبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصابني أقصر من أصابعه وأنا ملي أقصر من أنامله : لا تجوز في الأضاحي العوراء بين عورها والمريضة بين مرضها والعرجاء بين ظلعها والكسير التي لا تنقي . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذرى .

قوله (والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم) قال النووي : وأجمعوا أن العيوب الأربعة المذكورة في حديث البراء لا تجزئ التضحية بها ، وكذا ما كان في معناها أو أقيح منها كالعمى وقطع الرجل وشبهه انتهى .

(باب ما يكره من الأضاحي)

قوله (أن نستشرف العين والأذن) بضم الذال ويسكن أى ننظر إليهما وتأمل في سلامتهما من آفة تكون بهما كالعور والجدع ، قيل والاستشراف إمعان النظر . والأصل فيه وضع يدك على حاجبك كيلا تمنعك الشمس من النظر ، مأخوذ من الشرف وهو المكان المرتفع ، فإن من أراد أن يطلع على شيء أشرف عليه . وقال ابن الملك : الاستشراف الاستكشاف . قال الطيبي : وقيل هو من الشرفة وهي خيار

وَأَنْ لَا نُضَحِّيَ بِمُقَابَلَةٍ وَلَا مُدَابَرَةٍ وَلَا شَرْقَاءَ وَلَا خَرْقَاءَ .

١٥٣٣ — حدثنا الحسن بن عليّ ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن شريح بن النعمان عن عليّ عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد : قال المُقَابَلَةُ مَا قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِهَا ، وَالمُدَابَرَةُ مَا قُطِعَ مِنْ جَانِبِ الْأُذُنِ ، وَالشَّرْقَاءُ الْمَشْقُوقَةُ ، وَالْخَرْقَاءُ الْمُثْقُوبَةُ .

هذا حديث حسن صحيح . وشريح بن النعمان الصائدي كوفي . وشريح ابن الحارث الكندي الكوفي القاضي يُكْنَى أبا أُمَيَّةَ ، وشريح بن هانئ كوفي ، وهانئ له حجة وكلهم من أصحاب عليّ في عصر واحد .

المال : أى أمرنا أذنتخيرهما أى نختار ذات العين والأذن الكاملتين (وأن لا نضحى بمقابلة) بفتح الباء أى التى قطع من قبل أذنهما شيء ثم ترك معلقاً من مقدمها (ولا مدابرة) وهى التى قطع من دبرها وترك معلقاً من مؤخرها (ولا شرقاء) بالمد أى مشقوقة الأذن طولاً من الشرق وهو الشق ، ومنه أيام التثريق فإن فيها تشرق لحوم القرايين (ولا خرقاء) بالمد أى مثقوبة الأذن ثقباً مستديراً ، وقيل الشرقاء ما قطع أذنهما طولاً ، والخرقاء ما قطع أذنهما عرضاً .

قوله (المقابلة ما قطع طرف أذنهما) أى من قدام ، قال فى القاموس : هى شاة قطعت أذنهما من قدام وترك معلقة ، ومثله فى النهاية إلا أنه لم يقيّد بقدام (والمدابرة ما قطع من جانب الأذن) أى من مؤخرها ، قال فى النهاية : المدابرة أن قطع من مؤخر أذن الشاة شيء ، ثم يترك معلقاً كأنه زينة انتهى (والشرقاء المشقوقة) أى المشقوقة الأذن . قال فى النهاية : الشرقاء هى المشقوقة الأذن باثنتين شرق أذنهما يشرق شرقاء إذا شقها انتهى . وقال فى القاموس : شرق الشاة شرقاً شق أذنهما ، وشرقت الشاة كفرح انشقت أذنهما طولاً فهى شرقاء انتهى (والخرقاء المثقوبة) أى المثقوبة الأذن ، قال فى النهاية : الخرقاء التى فى أذنهما ثقب مستدير ، والخرق الشق انتهى . وفى القاموس : الخرقاء من الغنم التى فى أذنهما خرق انتهى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ فى بلوغ المرام أخرجه الخمسة

٦ - باب في الجذع من الضأن في الأضاحي

١٥٣٤ - حدثنا يوسف بن عيسى ، حدثنا وكيع ، حدثنا عثمان بن واقد عن كدام بن عبد الرحمن عن أبي كباش قال : جلبت غنماً جذعاً إلى المدينة فكسدت على ، فلقيت أبا هريرة ، فسألته ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من ذبح أضحية فليجذبها من الضأن ، انتهى .

(باب في الجذع من الضأن في الأضاحي)

قال في القاموس : الضأن خلاف الماعز من الغنم جمع ضأن وبحرك وكأمير ، وهي ضائفة جمع ضوائن انتهى . ومثل ذلك في النهاية . وقال في الصراح : ضائن مئيش نر خلاف موز ، والجمع ضائن مثل راكب وركب ، وضائن بالتحريك أيضاً مثل حارس وحرس انتهى . والجذع محركة قبل الثني وهي بهاء اسم له في زمن وليس بسن تذب أو تسقط والشاب الحدث جمع جذاع وجذعان كذا في القاموس . وقال الجزري في النهاية : وأصل الجذع من أسنان الدواب وهو ما كان منها شاباً فتياً فهو من الإبل ما دخل في السنة الخامسة ، ومن البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية ، وقيل البقر في الثالثة ، ومن الضأن ما تمت له سنة ، وقيل أقل منها ، ومنهم من يخالف بعض هذا في التقدير انتهى . وقال الحافظ في الفتح : هو وصف لسن معين من بهيمة الأنعام ، فمن الضأن ما أكمل السنة وهو قول الجمهور ، وقيل دونها . ثم اختلف في تقديره فقيل ابن ستة أشهر ، وقيل ثمانية ، وقيل عشرة . وحكى الترمذي عن وكيع أنه ابن ستة أشهر أو سبعة أشهر . وعن ابن الأعرابي أن ابن الشابين يجذع لسته أشهر إلى سبعة ، وابن الهرمين يجذع لثمانية إلى عشرة . قال : والضأن أسرع لجذاعاً من المعز ، وأما الجذع من المعز فهو ما دخل في السنة الثانية ، ومن البقر ما أكمل الثالثة ، ومن الإبل ما دخل في الخامسة انتهى .

قوله (عن كدام) قال في التقريب بالكسر والتخفيف ابن عبد الرحمن السلمي مجهول من السادسة انتهى (عن أبي كباش) قال في التقريب بصيغة الجمع السلمي أو العيشي ، وقيل هو أبو عياش أبو كباش لقب لمجهول من الثالثة . قوله (جلبت غنماً) أي للتجارة (فكسدت) أي الغنم (على) أي لعدم رغبة

الله صلى الله عليه وسلم يقول : « نِعَمْ أَوْ نِعِمَّتِ الْأُضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِ » ،
قال فاتمهبه الناس .

وفي الباب عن ابن عباس وأمّ بلال بنت هلال عن أبيها وجابر وعقبة
ابن عامر ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وحديث أبي هريرة
حديث غريب . وقد روى هذا عن أبي هريرة موقوفاً ، والعمل على هذا عند
أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : أن الجذع من الضان
يُجْزَى في الأضحية .

الناس فيها ظناً منهم أنها لا تجوز في الأضاحي (نعم أو نعمت) شك من الراوي
(فاتمهبه الناس) كناية عن المبالغة في الشراء .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس) لينظر من أخرجه (وأمّ بلال بنت هلال
عن أبيها) أخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ يجوز الجذع من الضان أضحية (وجابر)
أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم مرفوعاً : لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن
يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضان (وعقبة بن عامر) أخرجه النسائي قال
الحافظ في الفتح بسند قوى بلفظ : ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بجذاع
من الضان (ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) أخرج أبو داود وابن
ماجه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له مجاشع من بني سليم أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : إن الجذع يوفى بما يوفى منه الثني . وأخرجه
النسائي من وجه آخر لكنه لم يسم الصحابي بل وقع عنده أنه رجل من مزينة .

قوله (وحديث أبي هريرة حديث غريب) قال الحافظ في الفتح : في سنده
ضعف (وقد روى هذا عن أبي هريرة موقوفاً) قال الترمذي في علله الكبير :
سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال رواه عثمان بن واقد فرفعه إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ورواه غيره فوقفه على أبي هريرة وسأله عن اسم أبي كباش
فلم يعرفه انتهى .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

١٥٣٥ — حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا اللَّيْثُ عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه غنماً يقسمها في أصحابه ضحاًياً فبقى عتودٌ أو جدى فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ضحَّ به أنت » قال وكيعُ الجذعُ يكونُ ابنَ سبعةِ أو ستةِ أشهرٍ . هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد روى من غيرِ هذا الوجه عن عقبة بن عامرٍ أنه قال : قسَّم النبيُّ صلى الله عليه وسلم الضَّحَايَا فَبَقِيََتْ جَذَعَةٌ « فسألتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقال : ضحَّ بها أنت » .

١٥٣٦ — حدثنا بذلك محمد بن بشار ، حدثنا يزيد بن هارون وأبو داود ، قال حدثنا هشامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عن يحيى بن أبي كثير عن بعجة بن عبد الله بن بذر عن عقبة بن عامر عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث .

وغيرهم أن الجذع من الضأن يجزىء في الأضحية) . قال الحافظ في الفتح : لكن حكى غيره عن ابن عمر والزهرى أن الجذع لا يجزىء مطلقاً سواء كان من الضأن أو غيره . وبه قال ابن حزم وعزاه لجماعة من السلف ، وأظنُّب في الرد على من أجازوه انتهى . قلت : وذهب الجمهور إلى الجواز وهو الحق يدل عليه أحاديث الباب . وأما حديث جابر المذكور : لا تذبحوا إلا مسنة الخ فنقل النووى عن الجمهور أنهم حملوه على الأفضل ، والتقدير لا يستحب لكم إلا مسنة فإن عجزتم فاذبحوا جذعة من الضأن ، قال وايس فيه تصريح بمنع الجذعة من الضأن وأنها لا تجزىء .

قوله (أعطاه غنماً) هو أعم من الضأن والمعز (يقسمها فى أصحابه) يحتمل أن يكون الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون لعقبة قاله الحافظ (ضحاًياً) حال أى يقسمها حال كونها ضحاًياً (فبقى عتود) بفتح المهملة وضم المثناة الخفيفة وهو من أولاد المعز ما قوى ورعى وأتى عليه حول والجمع أعتدة وعتدان وتدغم التاء في الدال فيقال عدان يه وقال ابن بطال : العتود الجذع من المعز ابن خمسة أشهر

٧ - باب في الاشتراك في الأضحية

١٥٣٧ - حدثنا أبو عمَّار الحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ ، حدثنا الفضلُ بْنُ موسى عن الحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عن عِلْبَاءِ بْنِ أَحْمَرَ عن عِكْرِمَةَ عن ابنِ عباسٍ قال : « كُنَّا مع رسولِ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم في سَفَرٍ فحَضَرَ الْأَضْحَى ، فاشْتَرَكْنَا في البَقَرَةِ سَبْعَةً وفي الْبَعِيرِ عَشْرَةً » .

وفي البابِ عن أَبِي الْأَشَدِّ الْأَسْلَمِيِّ عن أَبِيهِ عن جَدِّهِ وَأَبِي أَيُّوبَ ، وحديثُ ابنِ عباسٍ حديثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا من حديثِ الفضلِ ابنِ موسى .

١٥٣٨ - حدثنا قُتَيْبَةُ ، حدثنا مالِكُ بْنُ أَنَسٍ عن أَبِي الزُّبَيْرِ عن

(أو جدى) أو للشك ، والجدى من أولاد المعز ذكرها ، جمعه أجد وجداء وجديان بكسرهما كذا في القاموس .

(باب في الاشتراك في الأضحية)

قوله (فحضر الأضحي) أى يوم عيده (فاشتركتنا في البقرة سبعة) أى سبعة أشخاص بالنصب على تقدير أعنى بياناً لضمير الجمع قاله الطيبي ، وقيل نصب على الحال ، وقيل مرفوع بدلا من ضمير اشتركتنا ، والظاهر عندى أنه منصوب على الحال (وفي البعير عشرة) فيه دليل على أنه يجوز اشتراك عشرة أشخاص في البعير ، وبه قال إسحق بن راهوبة وسيأتى الكلام في هذه المسألة .

قوله (وفي الباب عن أبي الأشد الأسلمى عن أبيه عن جده وأبي أيوب) لينظر من أخرج حديثهما .

قوله (حديث ابن عباس حديث حسن غريب الخ) أخرجه الخمسة إلا أبا داود . قال الشوكاني : ويشهد له ما فى الصحيحين من حديث رافع بن خديج أنه صلى الله عليه وسلم قسم فعدل عشرأ من الغنم ببعير .

جابر قال : « نَحَرْنَا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم بالحَدِيدِيَّةِ البدنة عن سبعةٍ والبقرة عن سبعةٍ » .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . والعملُ على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . وهو قولُ سُفْيَانَ الثَوْرِيِّ وابنِ المباركِ والشافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ . وقال إسحاقُ : يُجْزَى أيضاً البعيرُ عن عشرةٍ . واحتجَّ بحديثِ ابنِ عباسٍ .

١٥٣٩ — حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ ، حدثنا شريكٌ عن سلمة بن كهيلٍ عن حُجَّيَّة بنِ عَدِيٍّ عن عليٍّ قال : « البقرة عن سبعةٍ ، قلتُ : فإن ولدت ؟

قوله (نَحَرْنَا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديدية البدنة) قال في النهاية : البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة وهي بالإبل أشبه ، وفي القاموس البدنة محركة من الإبل والبقر ، وفي الفتح أن أصل البدن من الإبل وألحقت بها البقرة شرعاً . قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم الخ) أى على جواز اشتراك السبعة في البعير والبقرة في الهدى والأضحية (وقال إسحاق يجزى أيضاً البعير عن عشرة واحتج بحديث ابن عباس) أى المذكور في هذا الباب . قال الشوكاني في النيل : وقد اختلفوا في البدنة فقالت الشافعية والحنفية والجمهور إنها تجزى عن سبعة ، وقالت العترة وإسحاق بن راهويه وابن خزيمة تجزى عن عشرة وهذا هو الحق هنا يعنى في الأضحية لحديث ابن عباس يعنى المذكور في الباب ، والأول هو الحق في الهدى للأحاديث المتقدمة يعنى بها حديث جابر المذكور في هذا الباب وما في معناه ، وأما البقرة فتجزى عن سبعة فقط اتفاقاً في الهدى والأضحية انتهى .

قوله (عن حجية) بضم الحاء المهملة وفتح الجيم مصغراً ، قال في التقريب : صدوق يخطئ من الثالثة ، وقال في تهذيب التهذيب : قال أبو حاتم شيخ لا يحتج بحديثه شبيه بالمجهول . وقال ابن سعد : كان معروفاً وليس بذاك ، وقال العجلي :

قال : اذبح وَلَدَهَا مَعَهَا . قلتُ : فالعرجاء . قال : إذا بَلَغْتَ الْمَنَسِكَ . قلتُ : فمكسورةُ القرنِ . فقال : لا بأسَ ، أَمَرْنَا أَوْ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ .

هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وقد رواه سفيانُ الثوريُّ عن سلمةَ بنِ كهيلٍ .
١٥٤٠ — حدثنا هنادٌ ، حدثنا عبدةٌ عن سعيدٍ عن قتادةٍ عن جريجٍ
ابنِ كليبٍ النهديِّ عن عليٍّ قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُضْحَى بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ . قال قتادةٌ : فذكرتُ ذلك لسعيدِ بنِ المسيَّبِ .

تابعى ثقة ، وذكره ابن حبان فى الثقات انتهى (فالعرجاء) أى ماحكمها هل يجوز التضحية بها أم لا (قال إذا بلغت المنسك) بكسر السين أى المذبح وهو المصلى ، أى فيجوز التضحية بها إذا بلغت المنسك (فمكسورة القرن قال لا بأس) أى بالتضحية بها ، وفى رواية الطحاوى عن حجية بن عدى ، قال : أتى رجل فسأله عن المكسورة القرن قال لا يضرك الحديث ، وظاهره يدل على أنه يجوز عند على رضى الله تعالى عنه تضحية المكسورة القرن مطلقاً من غير تقييد بالنصف أو أقل منه أو أكثر ، ولكن حديثه المرفوع الآتى يخالفه كما ستقف عليه (أمرنا) بصيغة المجهول أو أمرنا بصيغة المعلوم وأول الشك (أن نستشرف العينين والأذنين) قال فى النهاية : وأصل الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتظر كالذى يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء ، وأصله من الشرف العلو كأنه ينظر إليه من موضع مرتفع فيكون أكثر لإدراكه ، ومنه حديث : أمرنا أن نستشرف العين والأذن ، أى نتأمل سلامتهما من آفة تكون بهما ، وقيل هو من الشرفة ، وهى خيار المسال ، أى أمرنا أن نتخيرها انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الخمسة كذا فى المنتقى . وقال فى التلخيص : رواه أحمد وأصحاب السنن والبخارى وابن حبان والحاكم والبيهقى وأعله الدارقطنى . وقال فى بلوغ المرام : صححه الترمذى وابن حبان والحاكم .
قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضحي بأعضب القرن والأذن)

فقال : العَضْبُ ما بَلَغَ النِّصْفَ فما فوقَ ذلكَ . « هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

٨ - بابُ ما جاء أنَّ الشَّاةَ الواحِدَةَ تَجْزِيءُ عن أَهْلِ بَيْتِ

١٥٤١ - حدثنا يَحْيَى بْنُ مُوسَى ، حدثنا أَبُو بَكْرِ الْخَنْفِيُّ ، حدثنا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ ، قال حدثني مُعَمَّرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قال : سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ يَسَّارٍ يَقُولُ : سَأَلْتُ أَبَا أَيْرَبَ : كَيْفَ كَانَتْ الضَّحَايَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ : كَانَ الرَّجُلُ يُضَحِّي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ

أى مكسور القرن ومقطوع الأذن ، قاله ابن الملك فيكون من باب علفتها تبنياً وماء بارد ، وقبل مقطوع القرن والأذن والعَضْبُ القُطْع . كذا في المرقاة . (قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب) وفي رواية أبي داود قلت لعن لسعيد بن المسيب ما الأعضْبُ (فقال العَضْبُ ما بَلَغَ النِّصْفَ فما فوقَ ذلك) قال الشوكاني في الحديث دليل على أنها لا تجزى التضحية بأعضْب القرن والأذن وهو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه ، وذهب أبو حنيفة والشافعي والجمهور إلى أنها تجزى التضحية بمكسورة القرن مطلقاً ، وكرهه مالك إذا كان يدمى وجعله عيباً . وقال في القاموس : إن الأعضاء الشاة المكسورة القرن الداخل . فالظاهر أن المكسورة لا تجوز التضحية بها إلا أن يكون الناهب من القرن مقداراً يسيراً بحيث لا يقال لها أعضاء لأجله أو يكون دون النصف إن صح أن التذير بالنصف المروى عن سعيد بن المسيب لغوى أو شرعى ، كذلك لا تجزى التضحية بأعضْب الأذن وهو ما صدق عليه اسم العَضْب لغة أو شرعاً انتهى .

قلت : قال في الفائق : العَضْبُ في القرن داخل الانكسار ويقال للانكسار في الخارج القصم ، وكذلك في القاموس كما عرفت ، وقال فيه القصماء المعز المكسورة القرن الخارج انتهى . فالظاهر عندي أن المكسورة القرن الخارج تجوز التضحية بها ، وأما المكسورة القرن الداخل ، فكما قال الشوكاني من أنها لا تجوز التضحية بها إلا أن يكون الناهب من القرن الداخل مقداراً يسيراً الخ . والله تعالى أعلم .

(باب ما جاء أنَّ الشاة الواحدة تجزى عن أهل البيت)

قوله (كان الرجل يضحي بالشاة) أى الواحدة (عنه) أى عن نفسه (وعن

فِيَا كُلُّونَ وَيُطْعِمُونَ حَتَّى تَبَاهَى النَّاسُ فَصَارَتْ كَمَا تَرَى .

هذا حديث حسن صحيح . وعُمارةُ بنُ عبدِ اللهِ هو مَدِينِي . وقد رَوَى عنه مالكُ بنُ أنسٍ . والعملُ على هذا عند بعضِ أهلِ العلمِ . وهو قولُ أحمدَ

أهل بيته (وفي رواية مالك في الموطأ كنا نضحى بالشاة الواحدة ، يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته (فيأكلون ويطعمون) من الإطعام (حتى تباهى الناس) أى تفاخروا ، وفي رواية مالك : ثم تباهى الناس بعد ، وفي رواية في موطأه : ثم تباهى الناس بعد ذلك (فصارت) أى الضحايا (كما ترى) . وفي رواية مالك فصارت مباهاة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مالك في الموطأ وابن ماجه . قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق) وهو قول مالك والليث والأوزاعي . قال العيني في البناية بعد ما ذكر حديث عبد الله ابن هشام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحى الشاة الواحدة عن جميع أهله ، وحديث أنه ذبح كبشاً عن أمته ، وبهذه الأخبار ذهب مالك وأحمد والليث والأوزاعي إلى جواز الشاة عن أكثر من واحد ، كذا في التعليل الممجد . وقال مالك في الموطأ : أحسن ما سمعت في البدنة والبقرة والشاة الواحدة ، أن الرجل ينحر عنه وعن أهل بيته البدنة ، ويذبح البقرة والشاة الواحدة هو يملكها ويذبحها عنهم ويشرکہم فيها انتهى . واحتج هؤلاء الأئمة بحديث أبي أيوب المذكور في هذا الباب ، وهو نص صريح في أن الشاة الواحدة تجزى عن الرجل وعن أهل بيته وإن كانوا كثيرين وهو الحق .

قال الحافظ بن القيم في زاد المعاد : وكان من هديه صلى الله عليه وسلم أرا الشاة تجزى عن الرجل وعن أهل بيته ولو كثر عددهم ، كما قال عطاء بن يسار : سألت أبا أيوب الانصاري ، كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن كان الرجل يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون . قال الترمذى حديث حسن صحيح .

واستدلوا أيضاً بحديث أبي سريحة قال : أحملني أهلي على الجفاء بعد ما علمت

وإسحاق، واحتجاً بحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه صَلَّى بِكَبْشٍ فَقَالَ :
« هَذَا عَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي » .

من السنة ، كان أهل البيت يضحون بالشاة والشاتين والآن يبخلنا جيراننا ، رواه ابن ماجه . قال الشوكاني في الثيل : وحديث أبي سريجة لإسناده في سنن ابن ماجه لإسناد صحيح ، وقال : والحق أن الشاة الواحدة تجزىء عن أهل البيت ، وإن كانوا مائة نفس أو أكثر كما قضت بذلك السنة انتهى .

واستدلوا أيضاً بما أخرج الحاكم عن أبي عقيل زهرة ابن معبد عن جده عبد الله بن هشام ، وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وذُهِبَ به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صغير فمسح رأسه ودعا له ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله . وقال الحاكم صحيح الإسناد وهو خلاف من يقول لأنها لا تجزىء إلا عن الواحدة انتهى كذا في تخریج الهداية للزيلعي . وقال الزيلعي قبل هذا : ويشكل على المذهب يعني مذهب الحنفية أيضاً في منعهم الشاة لاكثر من واحد بالأحاديث المتقدمة أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبش عنه وعن أمته . وأخرج الحاكم عن أبي عقيل زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام الخ .

واستدلوا أيضاً بحديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد ، فأتى به ليضحى به قال ياعائشة هلمى المديّة ثم قال أشخذيها بحجر ففعلت ، ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه . ثم قال : بسم الله . اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به ، رواه مسلم قال الخطابي في العالم : قوله : تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد دليل على أن الشاة الواحدة تجزىء عن الرجل وعن أهله وإن كثروا . وزوى عن أبي هريرة وابن عمر أنهما كانا يفعلان ذلك ، وأجازه مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه انتهى .

فإن قلت هذه الأحاديث منسوخة ، أو مخصوصة لايحوز العمل بها ، كما قال الطحاوى في شرح الآثار .

وقال بعضُ أهلِ العلمِ : لا تُجْزَى الشاةُ إلا عن نفسٍ واحدةٍ . وهو قولُ عبدُ اللهِ بنِ المباركٍ وغيره من أهلِ العلمِ .

قلت : تضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته وإشراكهم في أضحيته مخصوص به صلى الله عليه وسلم . وأما تضحيته عن نفسه وآله فليس بمخصوص به صلى الله عليه وسلم ولا منسوخاً ، والدليل على ذلك أن الصحابة رضی الله عنهم كانوا يضحون الشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته كما عرفت ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة التضحية عن الأمة وإشراكهم في أضحيته البتة . وأما ما ادعاه الطحاوى فليس عليه دليل .

فإن قلت : حديث أبي أيوب المذكور محمول على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية فيذبح الشاة الواحدة عن نفسه ، ويطعم اللحم أهل بيته أو يشركهم في الثواب ، فذلك جائز ، وأما الاشتراك في الشاة الواحدة في الأضحية الواجبة فلا ، فإن الاشتراك خلاف القياس ، وإنما يجوز في البقر والإبل لورود النص أنهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإبل والبقرة ولا نص في الشاة ، كذا في التعليق الممجد نقلاً عن البناية للعيني .

قلت : كما ورد النص أنهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإبل والبقرة ، كذلك ورد النص أنهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشاة الواحدة إلا أنه قد ثبت الاشتراك في الإبل والبقرة من أهل أبيات شتى . وثبت الاشتراك في الشاة من أهل بيت واحد كما عرفت ، فالقول بأن الاشتراك في الشاة خلاف القياس وأنه لا نص فيه باطل جداً . وأما حملهم حديث أبي أيوب المذكور على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية فلا دليل عليه ، ولم يثبت أن من كان من الصحابة يجد سعة يضحي الشاة عن نفسه فقط ولا يشرك أهله فيها ، ومن كان منهم لا يجد سعة يضحي الشاة الواحدة عن نفسه وعن أهله ويشركهم فيها ، ولما لم يثبت هذا التفريق بطل حمل الحديث عليه . والظاهر أن أبا سريجة كان ذا سعة ولم يكن فقيراً ، ومع هذا كان يضحي الشاة الواحدة عن أهل بيته ، فإنه لو كان فقيراً لم يحمله أهله على الجفاء ولم يخله جيرانه .

٩ - باب

١٥٤٢ - حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا هُشَيْمٌ ، حدثنا حجاج عن جبلة بن سُحَيْمٍ : أنَّ رجلاً سأل ابنَ عمرَ عن الأُخْيَةِ أَوْاجِبَةٍ هِيَ ؟ فقال : « صَلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون . فأعادها عليه فقال : أُنْعَقِلُ ، صَلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون » .

هذا حديثٌ حسنٌ . والعملُ على هذا عندَ أهلِ العلمِ : أنَّ الأُخْيَةَ ليستُ

(باب)

قوله (عن جبلة بن سُحَيْمٍ) بمهملتين مصغراً كوفي ثقة من الثالثة مات سنة خمس وعشرين ومائة .

قوله (فأعادها) أى فأعاد ذلك الرجل تلك المقالة أى الأُخْيَةَ أَوْاجِبَةٍ هِيَ (عليه) أى على ابن عمر رضى الله عنه (فقال) أى ابن عمر (أنْعَقِلُ) أى أتفهم (صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون) الظاهر أنه لم يثبت عند ابن عمر وجوب الأُخْيَةِ فلذا لم يقل فى جواب السائل نعم . وقال البخارى فى صحيحه ، قال ابن عمر رضى الله عنه هى سنة ومعروف ، قال الحافظ فى الفتح : وصله حماد بن سبله فى مصنفه بسند جيد إلى ابن عمر .

قوله (هذا حديث حسن) ذكر الحافظ هذا الحديث وتحسين الترمذى فى الفتح ، وسكت عنه لكن فى سنده الحجاج ، والظاهر أنه ابن أُرْطَاة وهو مدلس ، ورواه عن جبلة بلفظ عن .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأُخْيَةَ ليست بواجبة) قال الحافظ فى الفتح كأن الترمذى فهم من كون ابن عمر لم يقل فى الجواب نعم أنه لا يقوله بالوجوب ، فإن الفعل المجرد لا يدل على ذلك ، وكأنه أشار بقوله والمسلمون إلى أنها ليست من الخصائص ، وكان ابن عمر حريصاً على اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك لم يصرح بعدم الوجوب انتهى .

يُوجِبَةُ وَلَكِنَّا سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا ،
وهو قولُ سفيان الثوريّ وابنِ المبارك .

قوله (وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك) قال الشيخ عبد الحق في
اللمعات : اختلفوا في أن الأضحية واجبة أو سنة ، فذهب أبو حنيفة وصاحباؤه
وزفر إلى أنها واجبة على كل حر مسلم مقيم موثر . وعند الشافعي وفي رواية عن
أبي يوسف سنة مؤكدة ، وهو المشهور المختار في مذهب أحمد ، وفي رواية عنه
أنه واجب على الغني وسنة على الفقير . وفي رسالة ابن أبي زيد في مذهب مالك أنه
سنة واجبة على من استطاعها ودليل الوجوب ما روى الترمذي وأبو داود والنسائي
عن مخنف بن سليم فذكر حديثه وفيه على كل أهل بيت في كل عام أضحية ، قال
الشيخ : وهذا صفة الوجوب ، وقال صلى الله عليه وسلم : من وجد سعة ولم يضح
فلا يقربن مصلانا ، ومثل هذا الوعيد لا يليق إلا بترك الواجب انتهى كلام الشيخ .

قلت : قال الحافظ في الفتح : قد احتج من قال بالوجوب بما ورد في حديث
مخنف بن سليم رفعه : على كل أهل بيت أضحية أخرجه أحمد والأربعة بسند قوى
ولا حجة فيه لأن الصيغة ليست في الوجوب المطلق ، وقد ذكر معها العتيرة
وليست بواجبة عند من قال بوجوب الأضحية انتهى كلام الحافظ ، وأما حديث
من وجد سعة فلا يقربن مصلانا فأخرجه ابن ماجه وأحمد ورجاله ثقات لكن
اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره : ومع
ذلك فليس صريحا في الإيجاب قاله الحافظ .

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى (فصل لربك وانحر) والامر للوجوب .
وأجيب بأن المراد تخصيص الرب بالنحر له لا للأصنام ، فالامر متوجه
إلى ذلك لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ، ولا شك في وجوب تخصيص الله
بالصلاة والنحر ، على أنه قد روى أن المراد بالنحر وضع اليدين حال الصلاة
على الصدر ، ولهم دلائل أخرى لكن لا يخلو واحد منها عن كلام .

واستدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعاً : ثلاث هن على
فرائض ولكم تطوع : النحر والوتر وركعتا الضحى ، أخرجه البزار وابن عدى

١٥٤٣ — حدثنا أحمد بن منيع وهناد ، قال حدثنا ابن أبي زائدة عن حجاج بن أرطاة عن نافع عن ابن عمر قال : « أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشر سنين يضحي » . هذا حديث حسن .

١٠ — باب في الذبح بعد الصلاة

١٥٤٤ — حدثنا علي بن حجر ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن داود ابن أبي هند عن الشعبي عن البراء بن عازب قال : « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم نحر فقال : لا يذبحن أحدكم حتى يصلي . قال : فقام خالي فقال : يا رسول الله ، هذا يوم اللحم فيه مكروه وإني عجلت نسيمكتي لأطعم

والحاکم وأجيب بأن هذا الحديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج ، وقد صرح الحافظ بأن الحديث ضعيف من جميع طرقه .

واستدلوا أيضاً بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمر أنهما كانا لا يضحيان كراهة أن يظن من رآهما أنها واجبة ، وكذلك أخرج عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر . وأجيب بأن هذه آثار الصحابة رضي الله عنهم ، قال الشوكاني بعد ذكرها ألا حجة في شيء من ذلك انتهى . ولهم دلائل أخرى لا يخلو واحد منها عن كلام . فنقول كما قال ابن عمر رضي الله عنه : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وضحي المسلمون والله تعالى علم .

قوله (أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشر سنين يضحي) أى كل سنة . قال القارى في المرقاة : فراطبته دليل الوجوب انتهى .

قلت : مجرد مواظبته صلى الله عليه وسلم على فعل ليس دليل الوجوب كما لا يخفى .

قوله (هذا حديث حسن في إسناده حجاج بن أرطاة وهو كثير الخطأ والتدليس ، ورواه عن نافع بالنعنة .

(باب في الذبح بعد الصلاة)

قوله (فقام خالي) اسمه أبو بردة بن نيار (هذا يوم اللحم فيه مكروه)

أَهْلِي وَأَهْلَ دَارِي وَجِيرَانِي . قَالَ : فَأَعِدْ ذَبْحَكَ بآخَرَ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
عِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ ، أَفَأَذْبَحُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ وَهُوَ خَيْرٌ
فَسَيَكْفِيكَ وَلَا تُجْزِي جَذَعَةٌ بَعْدَكَ . »

وفى الباب عن جابر وجندب وأنس وعويمر بن أشقر وابن عمر وأبي زيد

يعنى بسبب كثرة اللحم وكثرة النظر إليه يتشبع الطبع ويتفر عنه ، وفى أول اليوم
لا يكثر اللحم ، فلذا أنى عجالت الخ ، كذا قال بعض العلماء : وقد وقع فى رواية
لمسلم هكذا : هذا يوم اللحم فيه مكروه ، ووقع فى رواية أخرى له : مقروم ،
ومعناه يشتهى فيه اللحم ، يقال قرمت إلى اللحم وقرمته إذا اشتهمته ، فهذه
الرواية موافقة للرواية الأخرى ، أن هذا يوم يشتهى فيه اللحم ، ولذلك صَوَّبَ
بعض أهل العلم هذه الرواية .

قلت : لامتافاة بين الروایتين وکلثاهما صواب . قال الحافظ فى الفتح : ووقع
فى رواية منصور عن الشعبي ، كما مضى فى العیدین ، وعرفت أن اليوم يوم أكل
وشرب ، فأحببت أن تكون شاتی أول ما یذبح فى بیتی ، ویظهر لى أن بهذه الرواية
یحصل الجمع بین الروایتین ، وأن وصفه اللحم بـ « يكونه مشتهى » وبـ « يكونه مكروهاً »
لا تناقض فيه ، وإنما هو باعتبارین ، فمن حيث أن العادة جرت فيه بالذباح فالنفس
تتشوق له بـ « يكون مشتهى » ، ومن حيث توارد الجميع علیه حتى یكثر مملولاً ،
فانطلقت علیه السكراهة لذلك ، فحیث وصفه بـ « يكونه مشتهى » أراد ابتداء حاله ،
وحیث وصفه بـ « يكونه مكروهاً » أراد انتهاءه ، ومن ثم استعجل بالذبح لیفوز
بتحصیل الصفة الأولى عند أهله وجیرانه . انتهى كلام الحافظ (نسیکتی) أى ذبیحتی
(عندی عناق لبن) بفتح العین وتخفیف النون الأنثى من ولد المعز عند أهل اللغة .
قال ابن التین : معنى عناق لبن أنها صغيرة سن ترضع أمها كذا فى فتح الباری (هی
خیر من شاتی لحم) المعنى أنها أطيب لحماً وأنفع للأكلین لسمنها ونفاسها (ولا تجزى
جذعة بعدك) أى جذعة من المعز .

قوله (وفى الباب عن جابر) أخرجه أحمد ومسلم (وجندب) وهو ابن سفيان
البعلى أخرجه حديثه الشيخان (وأنس) أخرجه الشيخان (وعويمر بن أشقر) لينظر
من أخرجه (وابن عمر رضى الله عنه) أخرجه البخارى .

الأنصارى . وهذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . والعملُ على هذا عندَ أهلِ العلمِ أن لا يُضَحَّى بالمِضِرِّ حتى يصلَّى الإمامُ .

وقد رَخَّصَ قومٌ من أهلِ العلمِ لأهلِ القرى في الذَّبْحِ إذا طَلَعَ الفَجْرُ . وهو قولُ ابنِ المباركِ .

وقد أجمعَ أهلُ العلمِ : أن لا يُجْزَى الجُدْعُ مِنَ المَعْزِ ، وقالوا إنما يُجْزَى الجُدْعُ مِنَ الضَّانِّ .

١١ - بابٌ في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام

١٥٤٥ - حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مِنْ لَحْمِ أُضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وفي البابِ عن عائشةَ وأنسٍ . وحديثُ ابنِ عمرَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وإنما كانَ النَّهْيُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَقَدِّمًا ثُمَّ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله (وقد رخص قوم من أهل العلم لأهل القرى في الذبح إذا طلع الفجر وهو قول ابن المبارك) وهو قول أبي حنيفة ، وأحاديث الباب حجة على هؤلاء .

(باب في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام)

قوله (لا يأكل أحدكم من لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام) قال القاضى عياض : يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وإن ذبحت بعد يوم النحر ، ويحتمل أن يكون من يوم النحر وإن أُنْخِرَ الذَّبْحُ عَنْهُ ، قال وهذا أظهر ، ورجح ابن القيم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة إلا باعتبار الاحتجاج بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح . كذا في النيل .

قوله (وفي الباب عن عائشة وأنس) أما حديث عائشة فأخرجه الشيخان ، وأما حديث أنس فليُنْظَرُ مِنْ أَخْرَجِهِ .

١٢ - باب في الرخصة في أكلها بعد ثلاث

١٥٤٦ - حدثنا محمد بن بشار ومحمود بن غيلان والحسن بن علي الخلال قالوا حدثنا أبو عاصم النبيل حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ لِيَتَسَعَّ ذُوو الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ ، فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا » .

وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة ونبيشة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأم سلمة . وحديث بريدة حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

(باب في الرخصة في أكلها بعد ثلاث)

قوله (ليتسع ذوو الطول) أي أصحاب الطول ، وذوو جمع ذو ، والطول بفتح الطاء وسكون الواو القدرة والغنى والسعة (فكلوا ما بدا لكم) فيه دليل على عدم تقدير الأكل بمقدار وأن للرجل أن يأكل من أخميمته ما شاء وإن كثر ما لم يستغرق بقرينة .

قوله وأطعموا (وادخروا) بتشديد الدال المهملة وكان أصله إذتخروا فأبدلت تاء الافتعال بالدال المهملة ، وأبدلت الذال المعجمة أيضاً بها ، ثم أدغمت الأولى في الثانية أي اجعلوها ذخيرة .

قوله (وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة ونبيشة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأم سلمة) أما حديث ابن مسعود فليُنظر من أخرجه ، وأما حديث عائشة فقد تقدم تخريجه في الباب المتقدم ، وأما حديث نبيشة فأخرجه أحمد وأبو داود ، وأما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم ، وأما حديث قتادة بن النعمان وغيره فليُنظر من أخرجه .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم)

١٥٤٧ — حدثنا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ : قُلْتُ لِأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ : أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ ؟ قَالَتْ : لَا وَلَكِنْ قُلَّ مَنْ كَانَ يُضَحِّي مِنَ النَّاسِ فَأَحَبَّ أَنْ يُطْعِمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ يُضَحِّي ، فَلَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ السَّكَارِعَ فَنَأْكُلُهُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ .

هذا حديثٌ صحيحٌ ، وأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ عَائِشَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وقد رُوِيَ عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ .

١٣ — بَابُ فِي الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ

١٥٤٨ — حدثنا محمودُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ » وَالْفَرَعُ أَوَّلُ النَّتَاجِ كَانَ يُنْتَجَجُ لَهُمْ فَيَذْبَحُونَهُ .

وغيرهم (أحاديث الباب تدل صراحة على نسخ تحريم أكل لحوم الأضاحي بعد الثلاث وأدغارها ، وإليه ذهب الجماهير من علماء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وحكى النووي عن علي وابن عمر أنهما يحرمان الإمساك .

(باب في الفرع والعتيرة)

قال في النهاية قوله (لا فرع ولا عتيرة) هكذا جاء بلفظ النبي ، والمراد به النهي . وقد ورد بلفظ النهي في رواية النسائي والإسماعيلي بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد وقع في رواية لأحمد : لا فرع ولا عتيرة في الإسلام (والفرع أول النتاج) هكذا وقع في هذا الكتاب ، هذا التفسير موصولاً بالحديث ، وكذا وقع في صحيح مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر ، ولأبي داود من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : الفرع أول النتاج ،

الحديث ، جعله موقوفاً على سعيد بن المسيب ، وقال الخطاطي : أحسب التفسير فيه من قول الزهري ، قال الحافظ : قد أخرج أبو قرة في السنن الحديث عن عبد المجيد بن أبي داود عن معمر وصرح في روايته ، أن تفسير الفرع والعتيرة من قول الزهري ، وقوله أول التناج بكسر النون بعدها مثناة خفيفة وآخره جيم (كان ينتج لهم) بضم أوله وفتح ثالثة يقال نتجت بضم النون وكسر المثناة : إذا ولدت ، ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيًا للفاعل قاله الحافظ (فيذبجونه) وفي رواية البخاري : كانوا يذبجونه لطواغيهم . قال الحافظ : زاد أبو داود عن بعضهم ثم يأكلونه وبلقي جلده على الشجر ، قال فيه إشارة إلى علة النهي .

واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الذبح لله جمعاً بينه وبين حديث الفرع حق وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر ، وكذا في رواية الحاكم : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع قال : الفرع حق وإن تركه حتى يكون بذت مخاض أو ابن لبون ، فتحمل عليه في سبيل الله ، أو تعطيه أرملة ، خير من أن تذبحه يلصق لحمه بوبر وقوله ناقتك . قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عنه : الفرع شيء كان أهل الجاهلية يذبجونه ، يطلبون به البركة في أموالهم ، فكان يذبح أحدهم بكر ناقتة ، أو شاته ، رجاء البركة فيما يأتي بعده ، فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها : فاعلم أنه لا كراهة عليهم فيه ، وأمرهم استحباباً أن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله ، وقوله حق أي ليس بباطل ، وهو كلام خرج على جواب السائل ، ولا مخالفة بينه وبين حديث لافرع ولا عتيرة ، فإن معناه لافرع واجب ولا عتيرة واجبة ، وقال غيره : معنى قوله لافرع ولا عتيرة أي ليس في تأكيد الاستحباب كالأضحية والاول أولى .

قال النووي : نص الشافعي في حرمة على أن الفرع والعتيرة مستحبان ، ويؤيده حديث نبشة فذكره ثم قال : ففي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يبطل الفرع والعتيرة من أصلهما ، وإنما أبطل صفة من كل منهما ، فمن الفرع كونه يذبح أول ما يولد ، ومن العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب . هذا تلخيص مافي الفتح . وذكر الحافظ فيه : وقد أخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق

وفي الباب عن نُبَيْشَةَ وَمُخَنَّفِ بْنِ سُلَيْمٍ وهذا حديث حسن صحيح .
 والعَتِيرَةُ : ذَبِيحَةٌ كانوا يذبحونها في رَجَبٍ يُعَظَّمُونَ شهرَ رَجَبٍ لأنه
 أولُ شهرٍ من أشهرِ الحُرُمِ . وأشهرُ الحُرُمِ : رَجَبُ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ
 والمحَرَّمُ . وأشهرُ الحُجِّ : شَوَّالُ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . كذلك
 رَوَى عن بعضِ أصحابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرِهِمْ في أشهرِ الحُجِّ .

وكيع بن عدس عن عمه أبي رزين المقيلي قال قلت ليارسول الله إنا كنا نذبح ذبائح
 في رجب فنأكل ونطعم من جاءنا ، فقال لا بأس به . قال وكيع بن عدس فلا أدعه .
 وجزم أبو عبيد بأن العتيرة تستحب . وفي هذا تعقب على من قال إن ابن سيرين
 تفرد بذلك . ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان يفعله ، ومال ابن المنذر إلى هذا
 وقال : كانت العرب تفعلها وفعلها بعض أهل الإسلام بالإذن ثم نهى عنها ،
 والنهي لا يكون إلا عن شيء كان يفعل . وما قال أحد إنه نهى عنها ثم أذن في
 فعلها ثم نقل عن العلماء تركها إلا ابن سيرين ، وكذا ذكر عياض أن الجمهور
 على النسخ ، وبه جزم الحازمي ، وما تقدم نقله عن الشافعي يرد عليهم . وقد أخرج
 أبو داود والحاكم والبيهقي واللفظ له بسند صحيح عن عائشة : أمرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالفرعة في كل خمسين واحدة انتهى .

قوله (وفي الباب عن نُبَيْشَةَ) بضم النون وفتح الموحدة مصغراً وأخرج حديثه
 أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر ولفظه قال : نادى رجل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إنا كنا نعتبر عتيرة في الجاهلية في رجب فما تأمرنا ؟
 قال اذبجوا لله في أي شهر كان ، قال إنا كنا نفرع في الجاهلية ، قال في كل سائمة
 فرع تغذوه ماشيتك حتى إذا استعمل ذبحت فتصدق بلحمه فإن ذلك خير . وفي
 رواية أبي داود عن أبي قلابة . قال خالد قلت لأبي قلابة : كم السائمة ؟ قال مائة
 (ومُخَنَّفِ بْنِ سُلَيْمٍ) تقدم حديثه . وفي الباب أحاديث أخرى مذكورة في المنتقى
 وفتح الباري .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

١٤ - باب ما جاء في العقيقة

١٥٤٩ - حدثنا يحيى بن خلف حدثنا بشر بن المفضل حدثنا عبد الله ابن عثمان بن خثيم عن يوسف بن ماهك « أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن فسألوه عن العقيقة ، فأخبرتهم أن عائشة أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة » .

(باب ما جاء في العقيقة)

بفتح العين المهملة وهو اسم لما يذبح عن المولود . واختلف في اشتقاقها ، فقال أبو عبيد والأصمعي : أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود ، وتبعه الزخشرى وغيره ، وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح . وعن أحمد أنها مأخوذة من العق وهو الشق والقطع ، ورجحه ابن عبد البر وطائفة . قال الخطابي : العقيقة اسم الشاة المذبوحة عن الولد ، سميت بذلك لأنها تعق مذابحها أى تشق وتقطع . قال وقيل هى الشعر الذى يحلق . وقال ابن فارس : الشاة التي تذبح والشعر كل منهما يسمى عقيقة ، يقال عق يعق إذا حلق عن ابنه عقيقته وذبح لئسا كين شاة . قال الحافظ في الفتح : وما ورد في تسمية الشاة عقيقة ما أخرجه البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه : للغلام عقيقتان وللجارية عقيقة ، وقال لانهله بهذا اللفظ لإلا بهـذا الإسناد انتهى . قال الحافظ : ووقع في عدة أحاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة انتهى .

قوله (حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم) بضم الخاء المعجمة وبالمثلثة مصغراً (عن يوسف بن ماهك) بفتح الهاء وبالكاف ترك صرفه كذا في المغنى ، قال في التقریب : يوسف بن ماهك بن بهزاد الفارسى المكي ثقة من الثالثة .

قوله (شاتان مكافئتان) ووقع عند النسائي في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده شاتان مكافئتان ، ووقع في آخر الحديث قال داود يعنى ابن قيس الراوى عن عمرو بن شعيب سألت زيد بن أسلم عن المكافئتان ، قال الشاتان المشبهتان تذبجان جميعاً انتهى . قال الحافظ أى لا يؤخر ذبح إحداهما عن الآخر . وحكى

أبو داود عن أحمد المسكافئتان المتقاربتان . قال الخطابي أى فى السن ، وقال الزمخشري معناه متعادلتان لما يجرى فى الزكاة وفى الأضحية ، وأولى من ذلك كله ما وقع فى رواية سعيد بن منصور فى حديث أم كرز فى وجه آخر عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ : شاتان مثلان . ووقع عند الطبرانى فى حديث آخر قيل ما المسكافئتان ؟ قال المثلان . وما أشار إليه زيد بن أسلم من ذبح إحداهما عقب الأخرى حسن ، ويحتمل الحمل على المعنيين معاً انتهى (وعن الجارية شاة) قال الحافظ فى الفتح : فيه حجة للجمهور فى التفرقة بين الغلام والجارية ، وعن مالك هما سواء فيعق عن كل واحد منهما شاة .

واحتج له بما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً أخرجه أبو داود .

ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ : كبشين كبشين ، وأخرج أيضاً من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله .

وعلى تقدير ثبوت رواية أبى داود فليس فى الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة فى التنصيص على الثنية للغلام ، بل غاية أن يدل على جواز الاختصار وهو كذلك ، فإن العدد ليس شرطاً بل مستحب .

واستدل بإطلاق الشاة والشافئين على أنه لا يشترط فى العقيقة ما يشترط فى الأضحية ، وفيه وجهان للشافعية وأصحهما يشترط وهو بالقياس لا بالخبر ، وبذكر الشاة والكبش على أنه يتعين الغنم للعقيقة ، وبه ترجم أبو الشيخ الأصبهانى ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبى بكر ، وقال البزديجى من الشافعية : لا نص للشافعى فى ذلك وعندى أنه لا يجرى غيرها ، والجمهور على إجزاء الإبل والبقر أيضاً ، وفيه حديث عند الطبرانى وأبى الشيخ عن أنس رفعه : يعق عنه من الإبل والبقر والغنم ، ونص أحمد على اشتراط كاملة . وذكر الرافعى بحجتها أنها تتأدى بالسمع كما فى الأضحية والله أعلم . انتهى كلام الحافظ .

قلت : سند حديث أبى داود المذكور هكذا ، حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو قال أخبرنا عبد الوارث قال أخبرنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله

وفي الباب عن عليٍّ وأمِّ كُرْزٍ وبريدةَ وسَمُرَةَ وأبي هريرةَ وعبدِ الله بنِ عمرو وأنسٍ وسلمان بنِ عامرٍ وابنِ عباسٍ . وحديثُ عائشةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وَحَفْصَةُ هِيَ ابْنَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ .

صلى الله عليه وسلم عَقَّ عن الحسن الحديث . والحديث سَكَتَ عن أبوداود والمنذرى . وأما سند حديث أبي الشيخ بلفظ كَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ فلم أَقِفْ عليه ، وكذلك لم أَقِفْ على سند ما أخرجه هو من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله . وأما حديث أنسٍ يَعْقُ عنه من الإبل والبقر والغنم فليس مما يحتج به ، فإن في سنده مسعدة بن اليسع الباهلي . قال الحافظ الذهبي في الميزان مسعدة بن اليسع الباهلي : سمع من متأخري التابعين هالك كذبه أبو داود . وقال أحمد بن حنبل : خرقتنا حديثه منذ دهر انتهى . وقال الطبراني في معجمه الصغير بعد روايته لم يرده عن حديث إلا مسعدة تفرد به عبد الملك بن معروف انتهى .

قوله (وفي الباب عن علي) أخرجه الترمذى وسيأتى (وأم كرز) بضم الكاف وسكون الراء وبالزاي ، وأخرج حديثها أصحاب السنن الأربعة ، وأخرج الترمذى في هذا الباب (وبريدة) أخرجه أبو داود قال : كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها فلما جاء الإسلام كنا نذبح الشاة يوم السابع ونحلق رأسه ونلطنه بزعفران ، والحديث سَكَتَ عنه أبو داود ، وقال المنذرى في إسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال انتهى . (وسمرة) أخرجه أحمد والترمذى وأبوداود والنسائي وسيأتى (وأبي هريرة) أخرجه البزار وأبو الشيخ مرفوعاً : أن اليهود تعق عن الغلام كبشاً ولا تعق عن الجارية ، فعقوا عن الغلام كبشين ، وعن الجارية كبشاً ، كذا في فتح الباري (وعبد الله بن عمرو) أخرجه أبو داود والنسائي وفيه : من ولده له ولد فأحب أن ينسك عنه ، فلينسك عن الغلام شاتين ، وعن الجارية شاة ، والحديث سَكَتَ عنه أبو داود والمنذرى (وأنس) أخرجه الطبراني وأبو الشيخ وقد تقدم (وسلمان بن عامر) أخرجه البخارى مرفوعاً بلفظ : مع الغلام عقيقة فأهرقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى (وابن عباس) أخرجه البزار وقد تقدم لفظه في أول الباب وأخرج عنه أبو داود حديثاً آخر وتقدم هو أيضاً .

١٥٥٠ — حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا عبد الرزاق حدثنا ابن جريج ، قال أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد عن سباع بن ثابت أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره أن أم كرز أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة ، فقال : « عن الغلام شاتان ، وعن الجارية واحدة ، لا يضرُّكم ذكرا ناكنا أم إناثا » .
هذا حديث صحيح .

١٥٥١ — حدثنا الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق حدثنا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى » .

١٥٥٢ — حدثنا الحسن بن علي حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا ابن عيينة

قوله (مع الغلام عقيقة) تمسك بمفهومه الحسن وقتادة فقالا يعق عن الصبي ولا يعق عن الجارية ، وخالفهم الجمهور فقالوا : يعق عن الجارية أيضاً وهو الحق ، وحجتهم الأحاديث المصرحة بذكر الجارية ، فلو ولد اثنان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ، ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافه (فأهريقوا عنه دماً) كذا أبيهم ما يهراق في هذا الحديث ، وفسر ذلك في حديث عائشة المذكور في الباب بلفظ : عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ، وغير ذلك من الأحاديث المتقدمة (وأميطوا) أى أزيلوا وزناً ومعنى (الأذى) قال ابن سيرين : إن لم يكن الأذى حلق الرأس فلا أدرى ما هو . رواه أبو داود . وأخرج الطبراني عنه قال لم أجد من يخبرني عن تفسير الأذى انتهى . وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس . وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك . ووقع في حديث عائشة عند الحاكم وأمر أن يماط عن رؤسهما الأذى ولكن لا يتعين

عن عاصم بن سليمان الأَحْوَلِ عن حَفْصَةَ بنت سيرين عن الرَّبَّابِ عن سلمان
ابنِ عامرٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .
هذا حديثٌ صحيحٌ .

١٥ — بابُ الأَذَانِ فِي أُذُنِ المَوْلُودِ

١٥٥٣ — حدثنا محمد بن بَشَّارٍ حدثنا يحيى بن سعيدٍ وعبدُ الرحمن بنُ
مهديٍّ قالا حدثنا سفيانُ عن عاصم بن عُبَيْدِ اللهِ عن عُبَيْدِ اللهِ بن أبي رافعٍ
عن أبيه قال : رَأَيْتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم أَدَّنَ فِي أُذُنِ الحَسَنِ بنِ
عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بالصَّلَاةِ .

ذلك في حلقِ الرأسِ ، فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني : ويماط عنه
الأذى ويحلق رأسه ، فعطفه عليه ، فالأولى حمل الأذى على ما هو أعم من حلق
الرأس . ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب : ويماط عنه
أقذاره ، رواه أبو الشيخ كذا في فتح الباري .

قوله (هذا حديث صحيح) وأخرجه البخاري وأبو داود والنفسائي
وابن ماجة .

(باب الأَذَانِ فِي أُذُنِ المَوْلُودِ)

قوله (عن عاصم بن عبيدالله) قال في التقريب : عاصم بن عبيد الله بن عاصم
ابن عمر بن الخطاب العدوي المدني ضعيف من الرابعة .

قوله (أذن في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة) أي أذن بآذان
الصلاة ، وفيه دليل على سننية الأذان في أذن المولود . قال القاري : وفي شرح
السنة : روى عن عمر بن عبد العزيز كان يؤذن في اليمنى ويقيم في اليسرى إذا ولد
الصبي . قال وقد جاء في مسند أبي يعلى الموصلي عن الحسين مرفوعاً : من ولد له
ولد فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان . كذا في الجامع
الصغير للسيوطي انتهى كلام القاري .

هذا حديثٌ صحيحٌ .

والعملُ عليه . ورُويَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم في العَقِيقةِ مِن غَيْرِ وَجْهِ :
عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ .

ورُويَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أيضاً : أَنَّهُ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ
ابنِ عَلِيٍّ بِشَاةٍ .

قلت : قال المناوي في شرح الجامع الصغير : إسناده ضعيف انتهى . وقال الحافظ
في التلخيص : حديث عمر بن عبد العزيز أنه كان إذا ولد له ولد أذن في أذنه اليمنى
وأقام في أذنه اليسرى ، لم أره عنه مسنداً ، وقد ذكره ابن المنذر عنه ، وقد روى
مرفوعاً أخرجه ابن السني من حديث الحسين بن علي بلفظ : من ولد له مولود
فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضربه أم الصبيان ، وأم الصبيان هي التابعة
من الجن انتهى .

قوله (هذا حديث صحيح) قال المنذر في تلخيص السنن بعد نقل قول الترمذي
هذا : وفي إسناده عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وقد غمزه الإمام
مالك ، وقال ابن معين ضعيف لا يحتج بحديثه وتسكلم فيه غيرهما ، وانتقد عليه
أبو حاتم محمد بن حبان البستي رواية هذا الحديث وغيره انتهى كلام المنذري .

قلت : وقال العجلي : لا بأس به ، وقال ابن عدي : هو مع ضعفه يكتب
حديثه . وقال ابن خزيمة : لا أحتمج به لسوء حفظه كذا في ميزان الاعتدال .

قوله (والعمل عليه) أي على حديث أبي رافع في التأذين في أذن المولود
عقيب الولادة .

فإن قلت : كيف العمل عليه وهو ضعيف لأن في سننه عاصم بن عبيد الله
كما عرفت .

قلت : نعم هو ضعيف ولكنه يعتضد بحديث الحسين بن علي رضي الله عنهما
الذي رواه أبو يعلى الموصلي وابن السني .

قوله (وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في العقيقة من غير وجه عن الغلام
شأتان مكافئتان وعن الجارية شاة) وإليه ذهب الجمهور (وروى عن النبي صلى الله

وقد ذهبَ بعضُ أهلِ العلمِ إلى هذا الحديثِ .

١٦ - باب

١٥٥٤ — حدثنا سامةُ بنُ شبيبٍ حدثنا أبو المغيرة عن عُفَيْرِ بنِ مَعْدَانَ
عن سُلَيْمِ بنِ عامرٍ عن أبي أُمامة قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم :
« خيرُ الأُخِيَةِ الكَبْشُ ، وخَيْرُ الكَفَنِ الحَلَّةُ » .

عليه وسلم أيضاً أنه عَق عن الحسن بن علي بشاة (رَوَاهُ الترمذى وهو ضعيف
وساوى . وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث) وهو قول مالك كما عرفت
فما تقدم وقد عرفت ما فيه .

(باب)

قوله (عن عُفَيْر) بالتصغير (ابن معدان) المخصى المؤذن ضعيف من السابعة
(عن سليم) بالتصغير .

قوله (خير الأُخِيَةِ الكَبْشُ) رَوَاهُ أَبُو داود من حديث عبادة بن الصامت
بلفظ : خير الأُخِيَةِ الكَبْشُ الأفرن ، قال الطيبي : ولعل فضيلة الكَبْشِ الأقرن
على غيره لعظم جثته وسمته في الغالب انتهى . (وخير الكفن الحلة) أى الإزار
والرداء . قال في النهاية : الحلة واحد الحلال وهى برود اليمن ، ولا يسمى حلة حتى
يكون ثوبين من جنس واحد انتهى . قال في اللغات : والمقصود والله أعلم أنه لا ينبغي
الاقتصار على الثوب الواحد والثوبان خير منه ، وإن أريد السنة والكمال فثلاث
على ما عليه الجمهور انتهى ، وهى نوع مخطط من ثياب القطن على ما قاله بعضهم .
قال المطهر : اختار بعض الأئمة أن يكون الكفن من برود اليمن بهذا الحديث ،
والأصح أن الأبيض أفضل لحديث عائشة : كفن في السحولية . وحديث ابن
عباس كفنوا فيها موتاكم انتهى . قال القارى : وفيه أن الحلة على ما فى القاموس
إزار ورداء أو غيره ، فع هذا الاحتمال لا يتم الاستدلال . وقال ابن الملك :
الا كثرون على اختيار البيض ، وإنما قال ذلك فى الحلة لأنها كانت يومئذ
أيسر عليهم .

هذا حديثٌ غريبٌ وعُفِيرُ بنُ مَعْدَانَ يُضَعِّفُ في الحديثِ .

١٧ - بابٌ

١٥٥٥ - حدثنا أحمدُ بنُ مَنِيعٍ حدثنا رَوْحُ بنُ عُبَادَةَ حدثنا ابنُ عَوْنٍ

حدثنا أبو رَمْلَةَ عن مَخْنَفِ بنِ سُلَيْمٍ قال : « كُنَّا وَقُوفًا معَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعِرْفَاتٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُخِيَّةٌ وَعَتِيرَةٌ ، هل تَدْرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ هِيَ الَّتِي تُسَمُّونَهَا الرَّجَبِيَّةَ » .

هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ ، لا نَعْرِفُ هذا الحديثَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ

من حديثِ ابنِ عَوْنٍ .

قوله (هذا حديث غريب . وعفير بن معدان يضعف في الحديث) ورواه أبو داود من حديث عبادة بن الصامت بسند آخر ليس فيه عفير وسكت عنه هو والمندري .

(باب)

قوله (عن مخنف) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة كمنبر (بن سليم) بالتصغير . قوله (كنا وقوفاً) أى واقفين (مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات) يعنى فى حجة الوداع (على كل أهل بيت فى كل عام أخية وعتيرة) أى واجب عليهم (هى التى تسمونها الرجبية) أى الذبيحة المنسوبة إلى رجب لوقوعها فيه ، وتقدم بيان العتيرة . وقد احتج بهذا الحديث من قال بوجوب الاخية . قال الحافظ فى الفتح : ولا حجة فيه لأن الصيغة ليست صريحة فى الوجوب المطلق ، وقد ذكر معها العتيرة وليست بواجبة عند من قال بوجوب الاخية انتهى .

قوله (هذا حديث حسن غريب) قال الحافظ فى الفتح : أخرجه أحمد والأربعة بسند قوى انتهى : وقال فى بحث الفرع والعتيرة من الفتح بعد ذكر هذا الحديث : ضعفه الخطايب لكن حسنه الترمذى ، وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن مخنف بن سليم .

١٨ - باب

١٥٥٦ - حدثنا محمد بن يحيى انقطعى حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب قال : « عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْحُسَيْنِ بِشَاةً وَقَالَ يَا فَاطِمَةُ اخْلُقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِزِنَةِ شَعْرِهِ فِضَّةً ، فَوَزَنَتْهُ ، فَكَانَ وَزْنُهُ دِرْهَمًا أَوْ بَعْضَ دِرْهَمٍ » .

هذا حديث حسن غريب ، وإسناده ليس بمتمصل . أبو جعفر محمد بن علي لم يدرك علي بن أبي طالب .

قلت : قال الزيلعي في نصب الراية : قال عبد الحق لإسناده ضعيف . قال ابن القطان : وعلمته الجهل بحال أبي رملة واسمه عامر فإنه لا يعرف إلا بهذا يرويه عن ابن عون انتهى . وقال الحافظ في التقريب : عامر أبو رملة شيخ لابن عون لا يعرف من الثالثة .

(باب)

قوله (عن محمد بن علي بن الحسين) هو أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ثقة فاضل من الرابعة (وتصدق بزنة شعره فضة) وفيه دليل على التصديق بزنة شعر المولود فضة . قوله (هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتمصل) .

فإن قلت : كيف حسن الترمذى هذا الحديث مع الحكم عليه بأن إسناده ليس بمتمصل .

قلت : الظاهر أنه حسنه بتعدد طرقه . قال الحافظ في التلخيص : حديث أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثت عنها وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بوزنه فضة ، رواه مالك وأبو داود في المراسيل

١٩ - باب

١٥٥٧ - حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا أزهر بن سعد السمان

عن ابن عوف عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه
« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِكَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا » .

هذا حديث صحيح .

١٥٥٨ - حدثنا قتيبة حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي

والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده به . ورواه الترمذي
والحاكم من حديث محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين
عن أبيه عن علي . فذكر الحافظ حديث الباب قال : وروى البيهقي من حديث
عبد الله بن محمد بن عقيل عن علي بن الحسين عن أبي رافع قال : لما ولدت فاطمة
حسناً قالت : يا رسول الله ألا أعق عن ابني بدم ؟ قال لا ولكن احلق شعره
وتصدق بوزنه من الورق على الأوقاض يعني أهل الصفة . قال البيهقي : وتفرد به
ابن عقيل . وروى الحاكم من حديث علي قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة
فقال زني شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة ، ورواه
حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مراسلاً ، قال وفي الأحمد بن من معجم
الطبراني الأوسط في ترجمة أحمد بن القاسم من حديث عطاء عن ابن عباس قال : سبعة
من السنة في الصبي يوم السابع : يسمي ، ويختن ، ويماط عنه الأذى ، ويثقب أذنه ،
ويعق عنه ، وتخلق رأسه ، وتلطخ بدم عقيقته ، ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً
أو فضة ، وفيه رواد بن الجراح وهو ضعيف وقد تعقبه بعضهم فقال كيف تقول
يماط عنه الأذى مع قوله تلطخ رأسه بدم عقيقته ، قال ولا إشكال فيه ، فاعل
لماطة الأذى تقع بعد اللطخ ، والواو لا تستلزم الترتيب ، وأما زنة شعر أم كلثوم
وزينب فلم أره انتهى كلام الحافظ .

(باب)

قوله (خطب ثم نزل) فيه دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم خطب على شيء

عَمْرٍو عَنْ الْمُطَّلِبِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأُضْحَى بِالْمُصَلَّى ، فَلَمَّا قَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ عَنْ مَنبَرِهِ فَأَتَى بِكَبْشٍ فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ وَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحِّ مِنْ أُمَّتِي » .

هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه . والعملُ على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن يقول الرجلُ إذا ذبح : بسم الله ، والله أكبر .

وهو قول ابن المبارك . والمطلب بن عبد الله بن حنطب ، يقالُ إنه لم يسمع من جابر .

٢٠ - باب

١٥٥٩ — حدثنا علي بن حجرٍ حدثنا علي بن مسهرٍ عن إسماعيل بن مسلمٍ عن الحسن بن سمرّة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الغلامُ مرتهنٌ بعقيقته يُذبحُ عنه يومَ السَّابعِ ، ويُسمَّى ، ويُحلقُ رأسُهُ » .

مرتفع ، وفي حديث جابر الآتي نزل عن منبره (نزل عن منبره) فيه ثبوت وجود المنبر في المصلى وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب عليه .
قوله (أن يقول الرجل إذا ذبح بسم الله والله أكبر) أى بالواو .
قوله (هذا حديث غريب من هذا الوجه) وأخرجه أبو داود بإسناد الترمذى وسكت عنه .

قوله (والمطلب بن عبد الله بن حنطب يقالُ إنه لا يسمع من جابر) قال المنذرى فى تلخيص السنن بعد نقل كلام الترمذى هذا : وقال أبو حاتم الرازى يشبه أن يكون أدركه انتهى .

(باب)

قوله (الغلام مرتهن بعقيقته) اختلف فى معناه ، قال الخطاطى : اختلف (٨ — تحفة الأحوذى — ٥)

الناس في هذا ، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل قال هذا في الشفاعة ، يريد أنه إذا لم يعق عنه فمات طفلاً لم يشفع في أبيه ، وقيل معناه أن العقيقة لازمة لا بد منها ، فثبته المولود في لزومها وعدم انفكاكه منها بالرهن في يد المرتهن ، وهذا يقوى قول من قال بالوجوب ، وقيل المعنى أنه مرهون بأذى شعره ولذلك فأميطوا عنه الأذى انتهى . والذي نقل عن أحمد قاله عطاء الخرساني أسنده عنه البيهقي وأخرج ابن حزم عن بريدة الأسلمي قال : إن الناس يعرضون يوم النيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس ، وهذا لو ثبت لكان قولاً آخر يتمسك به من قال بوجوب العقيقة . قال ابن حزم : ومثله عن فاطمة بنت الحسين انتهى (يذبح عنه يوم السابع) أى من يوم الولادة ، وهل يحسب يوم الولادة ، قال ابن عبد البر : نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة إلا إن ولد قبل طلوع الفجر ، وكذا نقله البويطى عن الشافعى ، ونقل الرافعى وجهين ورجح الحسبان ، واختلف ترجيح النووي كذا في فتح البارى .

قلت : الظاهر هو أن يحسب يوم الولادة والله تعالى أعلم .

وقوله يذبح على البناء للمجهول . قال الحافظ فيه : إنه لا يتعين الذابح ، وعند الشافعية يتعين من تلزمه نفقة المولود ، وعن الحنابلة يتعين الأب إلا أن تعذر بموت أو امتناع . قال الرافعى : وكان الحديث أنه صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن والحسين مؤول . قال النووي : يحتمل أن يكون أبواه حينئذ كانا معسرين أو تبرع بإذن الأب ، أو قوله علق أى أمر أو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما ضحى عن لم يضح عن أمته ، وقد عده بعضهم من خصائصه ، ونص مالك على أنه يعق عن اليتيم من ماله ، ومنعه الشافعية (ويسمى) بصيغة المجهول وفيه دليل على سنية تسمية المولود يوم السابع ، وقد ورد فيه غير هذا الحديث ، ففي البزار وصحیحى ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت : علق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وسماهما . وفي معجم الطبرانى الأوسط عن ابن عمر مرفوعاً : إذا كان اليوم السابع للمولود فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى وسموه ، وسنده صحيح ، وقد ثبت تسمية المولود يوم يولد . ففي صحيح البخارى عن أبى موسى قال : ولد لى غلام فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فسماه إبراهيم فحنكته بتمرّة الحديث . وفيه عن أبى أسيد أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بابنه حين ولد فسماه المنذر ، وفي

١٥٦٠ — حدثنا الحسن بن عليّ الخلال حدثنا يزيد بن هارون حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبيّ صلى الله عليه وسلم نحوه .

هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم : يستحبون أن يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع ، فإن لم يتهياً يوم السابع فيوم الرابع عشر ، فإن لم يتهياً عتق عنه يوم إحدى وعشرين . وقالوا لا يجزىء في العقيقة من الشاء إلا ما يجزىء في الأضحية .

صحيح مسلم عن أنس رفعه قال : ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم الحديث (ويخلق رأسه) أى جميعه لثبوت النهى عن القرع .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال المنذرى : وقال غير واحد من الأئمة إن حديث الحسن عن سمرة كتاب لإحدى العقيقة وتصحيح الترمذى له يدل على ذلك ، وقد حكى البخارى في الصحيح ما يدل على سماع الحسن من سمرة حديث العقيقة انتهى .

قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم يستحبون أن يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع ، فإن لم يتهياً يوم السابع فيوم الرابع عشر ، فإن لم يتهياً عتق عنه يوم إحدى وعشرين) قال الحافظ في الفتح بعد نقل قول الترمذى هذا ما لفظه : لم أر هذا صريحاً إلا عن أبي عبد الله البوشنجى ، ونقله صالح بن أحمد عن أبيه ، وورد فيه حديث أخرجه الطبرانى من رواية إسماعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، وإسماعيل ضعيف . وذكر الطبرانى أنه تفرد به ، انتهى كلام الحافظ .

قلت : قال الحافظ في التقریب : إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيهاً وكان ضعيف الحديث انتهى .

قوله (وقالوا لا يجزىء في العقيقة من الشاء إلا ما يجزىء في الأضحية) قد ورد

في أحاديث العقيقة لفظ الشاة والشاتين مطلقاً من غير تقييد : فإطلاق لفظ الشاة والشاتين يدل على أنه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الأضحية ، وفيه وجهان للشافعية وأصحهما يشترط ، قال الحافظ : وهو بالقياس لا بالخبر انتهى .

قلت : لم يثبت الاشتراط بحديث صحيح أصلاً بل ولا بحديث ضعيف ، فالذين قالوا بالاشتراط ليس لهم دليل غير القياس . قال الشوكاني في النيل : هل يشترط في العقيقة ما يشترط في الأضحية ، وفيه وجهان للشافعية ، وقد استدل بإطلاق الشاتين على عدم الاشتراط وهو الحق ، لكن لا لهذا الإطلاق بل لعدم ورود ما يدل هنا على تلك الشروط والعيوب المذكورة في الأضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل . انتهى كلام الشوكاني .

فائدة : قال القسطلاني في شرح البخاري : وسن طبخها كسائر الولائم إلا رجلها فتعطى نيئة للقابلة لحديث الحاكم انتهى .

قلت : قال الحافظ في التلخيص : روى الحاكم من حديث علي قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فقال : زني شعر الحسين وتصدقى بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة ، ورواه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسل انتهى .

فائدة : قد اشتهر أنه لا يكسر عظام العقيقة ، وقد ورد فيه حديث لكنه مرسل ، قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد : ذكر أبو داود في المراسيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في العقيقة التي عقتها فاطمة عن الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما أن ابعثوا إلى بيت القابلة برجل وكلوا وأطعموا ولا تكسروا منها عظما انتهى .

فائدة : قد اشتهر أنه صلى الله عليه وسلم علق عن نفسه ، وقد ورد فيه حديث لكنه ليس بصحيح قال الحافظ في فتح الباري : أخرج البزار من رواية عبد الله بن محرز عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم علق عن نفسه بعد النبوة ، قال البزار : تفرد به عبد الله وهو ضعيف انتهى . وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين أحدهما من رواية إسماعيل بن مسلم عن قتادة ، وإسماعيل ضعيف أيضاً . وقد قال عبد الرزاق إنهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من أجل هذا الحديث ، فلعل لإسماعيل سرقة منه . ثانيهما من رواية أبي بكر المستملي عن الهيثم بن جميل

٢١ - باب

١٥٦١ - حدثنا أحمد بن الحكم البصري حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو أو عمر بن مسلم عن سعيد بن المسيب

وداود بن مخبر قال حدثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس وداود ضعيف ، لكن الهيثم ثقة وعبد الله من رجال البخارى ، فالحديث قوى الإسناد ، ثم قال : فلولاً ما فى عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحاً ، وذكر ما فيه من الجرح والتعديل ثم قال : فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة ، ويحتمل أو يقال إن صح هذا الخبر كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا فى تضعيفه عن لم يضح من أمته انتهى .

فائدة : قال الشوكاني : اختلف فى مبدأ وقت ذبح العقيقة ، فقبل وقتها وقت الضحايا أو من وقت الضحى أو غير ذلك ، وقيل إنها تجزىء فى الليل ، وقيل لا على حسب الخلاف فى الأضحية ، وقيل تجزىء فى كل وقت وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل على أنه يعتبر فيها ما يعتبر فى الأضحية انتهى .

فائدة : إذا مات المولود قبل يوم السابع هل يعق عنه أم لا ؟ فقبل لا يعق عنه وهو قول مالك . قال الحافظ فى الفتح قوله صلى الله عليه وسلم : يذبح عنه يوم السابع تمسك به من قال إن العقيقة مؤقته باليوم السابع ، وأن من ذبح قبله لم يقع الموضع وأنها تفوت بعده وهو قول مالك . وقال أيضاً إن مات قبل السابع سقطت العقيقة . وفى رواية ابن وهب عن مالك : أن من لم يعق عنه فى السابع الأول عق عنه فى السابع الثانى . قال ابن وهب : ولا بأس أن يعق عنه فى السابع الثالث انتهى كلام الحافظ .

قلت : والظاهر أن العقيقة مؤقته باليوم السابع ، فقول مالك هو الظاهر والله تعالى أعلم . وأما رواية السابع الثانى والثالث فضعيفة كما عرفت فيما مر .

(باب)

قوله (عن عمرو) بالواو أو (عمر بن مسلم) أى بغير الواو ، وأو للشك ،

عن أمّ سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ » .

هذا حديث حسن والصحيح هو عمرو بن مسلم . قد روى عنه محمد بن عمرو بن علقمة وغير واحد . وقد روى هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن أمّ سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه نحو هذا ، وهو قول بعض أهل العلم ، وبه كان يقول سعيد بن المسيب .

وإلى هذا الحديث ذهب أحمد وإسحاق ، ورخص بعض أهل العلم

وصحح الترمذى فيما بعد أنه هو عمرو بن مسلم بالواو (فلا يأخذن) بنون التأکید (من شعره ولا من أظفاره) وفي رواية لمسلم : إذا دخل العشر وأراد بعضكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشره شيئاً . وفي رواية له أخرى : فلا يأخذن شعراً ولا يقلن ظفراً .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (والصحيح هو عمرو بن مسلم) أى بالواو ، قال أبو داود فى سننه : واختلفوا على مالك وعلى محمد بن عمرو فى عمرو بن مسلم فقال بعضهم عمر ، وأكثرهم قال عمرو . قال أبو داود : وهو عمرو بن مسلم بن أكيمة الليثى الجندعى انتهى . قال فى التقريب : عمرو بن مسلم بن عمار بن أكيمة بالتصغير الليثى المدنى ، وقيل اسمه عمر صدوق من السادسة (وقد روى) بصيغة المجهول (هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه نحو هذا) رواه مسلم وأبو داود وغيرهما (وبه كان يقول سعيد بن المسيب) رواه عنه مسلم فى صحيحه (وإلى هذا الحديث ذهب أحمد وإسحاق) قال النووى فى شرح مسلم : اختلف أهل العلم فى ذلك . فقال سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحاق وداود وبعض أصحاب الشافعى : إنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي فى وقت الأضحية : وقال الشافعى وأصحابه : هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام . وقال أبو حنيفة : لا يكره . وقال مالك فى رواية : لا يكره . وفى رواية

في ذلك ، فقالوا لا بأس أن يأخذ من شعره وأظفاره ، وهو قول الشافعي . واحتج بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث بالهدى من المدينة فلا يجتنب شيئاً مما يجتنب منه الحرم .

يكره . وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من حرم هذه الأحاديث . واحتج الشافعي وآخرون بحديث عائشة قال كنت أفتل قلاند هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقلده ويبعث به ولا يحرم عليه شيء أحله الله حتى ينجر هديه ، رواه البخاري ومسلم . وقال البعث بالهدى أكثر من إرادة التضحية فدل على أنه لا يحرم ذلك ، وحمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه ، انتهى كلام النووي . (ورخص بعض أهل العلم في ذلك فقالوا لا بأس أن يأخذ من شعره وأظفاره وهو قول الشافعي) . وحكى النووي أن الشافعي وأصحابه قالوا إن ذلك مكروه كراهة التنزيه كما عرفت ، فالظاهر أن المراد بقوله لا بأس أن يأخذ الخ أى جائز مع الكراهة ، (واحتج) أى الشافعي (بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم يبعث) الخ أخرجه الجماعة ، وحمل النهي في حديث أم سلمة المذكور في الباب على كراهة التنزيه جمعاً بين هذين الحديثين المختلفين .

وأجاب الطحاوى عن حديث أم سلمة بأنه موقوف ، قال في شرح الآثار بعد رواية حديث أم سلمة موقوفاً ما لفظه : فهذا هو أصل الحديث عن أم سلمة رضى الله عنها انتهى .

قلت لاشك في أن بعض الرواة روى حديث أم سلمة موقوفاً ، لكن أكثرهم روهه بأسانيد صحيحة مرفوعاً . فمنها ما رواه الطحاوى في شرح الآثار من طريق شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من رأى منكم هلال ذى الحجة الحديث .

ومنها ما رواه الطحاوى أيضاً من طريق الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد ابن أبي هلال عن عمرو بن مسلم أنه قال : أخبرني سعيد بن المسيب أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثله .

ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن حميد بن